تحفيز الطلب.. هذا هو الأهم!

2020/8/18

للخروج من حالة الركود الاقتصادي الناجمة عن جائحة الكورونا، كانت هناك مطالبات استجابت لها الحكومة بضرورة إنهاء الإغلاق والسماح للمحلات التجارية والاقتصادية بالعمل بحرية أكبر، ودعمها مالياً لتجاوز الأزمة التي عصفت بها أو كادت. وهذا أمر مفهوم ومقبول، ولكنه غير كاف، لأن التركيز انصبّ بشكل أساسي على جانب العرض، وتم إهمال جانب الطلب.

فحتى لو فتحنا المحلات والمطاعم والمقاهي والمتاجر ومحلات الأثاث والأجهزة الكهربائية والفنادق وغيرها، فإن ذلك لا يضمن أنها سوف تستمر في الإنتاج أو تقديم الخدمات، وقد تغلق أبوابها مرة أخرى، وربما إلى الأبد، إذا لم تكن الإيرادات التي تحققها كافية لتجنب الخسائر المتراكمة، وهو ما يمكن أن يحدث إذا أحجم المستهلكون عن زيارة هذه الأماكن وشراء ما تعرضه من سلع أو خدمات، سواء كان ذلك بسبب الخوف من الكورونا وتحاشي أماكن التجمعات، أو بسبب ضعف القوة الشرائية للمواطنين.

أحد الدروس التي تعلمناها من الكساد العظيم في أمريكا في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي، وربما أبرزها على الإطلاق، أن الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن مقولة "العرض يخلق الطلب الخاص به" أو ما يسمى "قانون سيه" لم يكن كافيا لخروج الاقتصاد الأمريكي من كساده العميق الذي استمر أربع سنوات. إن هذا لا يعني أن جانب العرض غير مهم، ولكنه غير كاف لإعادة التوزان والتشغيل الكامل للاقتصاد، ولا بد من تبني سياسات فعالة لتحفيز الطلب الكلي، والذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي الذي تقوم به العائلات، والإنفاق الاستثماري الذي تقوم به مؤسسات الأعمال، والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، والإنفاق الخارجي على السلع الوطنية أو ما يسمى صافي الصادرات.

لقد تسببت جائحة الكورونا في تراجع حاد في مستويات الطلب الكلي في فلسطين خلال الأشهر الخمسة الماضية. فقد انخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والذي يشكل حوالي 90% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، نتيجة تراجع القوة الشرائية للمواطنين لعدة أسباب، من بينها استغناء الكثير من الشركات عن جزء من العاملين لديها، وعدم دفع رواتب الموظفين كاملة في عدد آخر من الشركات ومن الحكومة أيضاً. إضافة لذلك فقد أغلقت مجموعة من المؤسسات، وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أبوابها ولم يعد أصحابها يملكون مصادر دخل ينفقون منها. كما أن الكثير من العائلات قامت بتأجيل بعض المشتريات الممكن تأجيلها نتيجة حالة القلق وعدم اليقين الناجمة عن الكورونا وإمكانية استمرارها.

كما تراجع الإنفاق الاستثماري نتيجة إغلاق الكثير من الشركات والمصانع، خصوصا المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وعزوف الشركات الباقية عن الاستثمار بسبب عدم توفر السيولة من جهة، وضعف الطلب على سلعها وخدماتها من جهة أخرى، وكذلك حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، والخوف من تكرار الإغلاق. وشمل ذلك الاستثمار العقاري والاستثمار في المخزون وفي الآلات والمعدات والمواد الخام.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، فقد تم توجيه نسبة كبيرة منه للنفقات الصحية والعلاجية الطارئة الناجمة عن جائحة كورونا، في الوقت الذي شهدت فيه الإيرادات الحكومية تراجعا حادا نتيجة انخفاض الإيرادات المحلية بسبب الركود الاقتصادي التي تعيشه البلاد، وعدم استلام أموال المقاصة من إسرائيل، وتراجع المساعدات والمنح الخارجية، مما قلّل من قدرة الحكومة على الإنفاق، بما في ذلك دفع الرواتب كاملة.

وتتوقع دراسة أجراها معهد ماس مؤخرا أن يتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بحوالي 23-33% خلال العام 2020 بسبب جائحة كورونا، وأن يتراجع الإنفاق الحكومي بنسبة تتراوح ما بين 15-40% والإنفاق الاستثماري بنسبة 25-40%، بينما تتراجع الصادرات ما بين 5-28%. ونتيجة لذلك، من المتوقع – حسب نفس الدراسة – أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 22 – 40% خلال العام 2020 مقارنة مع سنة الأساس (التي تفترض استمرار نمو الاقتصاد بنفس وتيرة العام 2019 وبدون جائحة كورونا).

للخروج من هذا الانكماش الحادّ في الاقتصاد، أو للتخفيف من حدته خلال الفترة القادمة، يتطلب الأمر اتخاذ سياسات توسعية كبيرة لتحفيز وزيادة الطلب الكلي. وهذا يشمل تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على زيادة التوظيف والانتظام في دفع الرواتب والمستحقات للعاملين لديها، مما يسهم في تخفيض معدلات البطالة من جهة وتعزيز القوة الشرائية للمستهلكين من جهة أخرى. كما يجب التوسع في برامج الحماية الاجتماعية وتوزيع المساعدات والدعم للعاطلين عن العمل وللعائلات الفقيرة والمحتاجة لتمكينهم من الإنفاق على احتياجاتهم الأساسية. ولتشجيع الإنفاق الاستثماري، يجب تقديم حوافز للشركات، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، وتوفير السيولة اللازمة لها بتكلفة معقولة، وتقديم ضمانات للقروض لتشجيع البنوك على تقديم التسهيلات الائتمانية المناسبة، وربط ذلك بضرورة محافظة الشركات على العاملين لديها ودفع رواتبهم بانتظام، وكذلك دفع الردّيات المستحقة للقطاع الخاص وإعطائه أولوية في المشتريات الحكومية. وأخيراً، فإن مبادئ السياسات التوسعية تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي، وبالدرجة الأولى الالتزام بدفع رواتب العاملين في القطاع العام كاملة، وعمل بعض مشاريع البنية التحتية التي توفر سيولة لدى الشركات والأفراد وتخلق فرص عمل ولو مؤقتة، بالإضافة إلى الخطوات التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

الكل يدرك حجم الأعباء التي تفرضها هذه السياسات التوسعية على الحكومة، ويدرك أيضا صعوبة الوضع المالي للسلطة، ولكن هذا ليس مبرراً كافياً لانهيار الاقتصاد. هذه مسؤولية الحكومة، ويجب عليها البحث عن وسائل مبتكرة لتوفير التمويل اللازم. يمكن اللجوء إلى الاقتراض من الخارج (بكفالة مؤسسات محلية أو دولية)، أو استلام أموال المقاصة باعتبارها أموالاً فلسطينية (إذا كانت غير مشروطة بعودة التنسيق الأمني)، أو بأي طريقة أخرى. أما

الاقتراض من البنوك المحلية فله محاذيره، لأنه قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص على التمويل، أو ما يعرف بـ crowding out، والذي يؤدي غالبا إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف الاقتراض للقطاع الخاص مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي نتيجة لذلك.